مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الجمود المؤسسي وأثره في فشل التنمية السياسية: محاولة من اجل بناء مفهوم
اسم الكاتب: أ.م.د. رعد عبد الجليل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/152
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجمود المؤسسي وأثره في فشل التنمية السياسية:
محاولة من اجل بناء مفهوم
The institutional stagnation

أ. م. د. رعد عبد الجليل علي

كلية القانون والسياسة–جامعة صلاح الدين

المقدمة:

ما الذي يحتاجه العالم الثالث من أجل تقدمه؟ سؤال أشكل على الكثيرين، ولم يكن من بينهم قادة هذا العالم فحسب بل وضم إليهم العديد من الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية وعددا آخر من بين من انتدبوا للعمل من قبل حكوماتهم، وخصوصا الدول الصناعية الكبرى، لوضع حلول لهذه المعضلة التي أطلق عليها تسمية التخلف[i]. لم يكن التخلف كما سيتبين لاحقا هو المعضلة، بل لقد كمنت خلف التخلف عملية التحديث والتنمية ذاتها. فبعد عقود متطاولة وتجارب عديدة فشل بعضها وتعثر بعضها الآخر، أوشكت البلدان التي عانت عملية التحول أن تشهد ما يؤشر إمكانية عبورها لعتبة التنمية السياسية التي تطلب إتمامها في جملة ما تطلبه صياغات مؤسساتية لا تقف عند حد المؤسسات الرسمية وإنما تتجاوزها نحو بناء المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والتجمعات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي بدأت تظهر بالفعل في بلدان العالم الثالث أشكال مبكرة منها بينما لم تظهر أشكالها الأخرى حتى وقت قريب. إلا إن ما كان خافيا ربما على بعض من شارك في العملية المؤسساتية هو حاجة العملية التنموية إلى شيء آخر من أجل تحققها وهو: الحرية والاستقلالية في الممارسة والتصرف، فضلا عن ضمانات تتيح للأفراد الانتماء إلى مثل تلك المؤسسات والانسحاب منها متى رأوا في ذلك مصلحة لهم، ناهيك عن مشاريع وتصورات ضمت آمال وآلام من عمل تحت لواء أمثال هذه التنظيمات تقف بالضد، أو هكذا تم تصوره، مما هو قائم من مشاريع وأغراض. وتسبب هذا النقص، سواء المتأتي أصلا عن الأغراض أم عن الإجراءات التي تناولتها المؤسسات القائمة بالدعم والتأييد، في نشوء حالة أطلقنا عليها مصطلح

"الجمود المؤسسي" الذي ينطوي في جانبه ألمفهومي على محاولة من أجل "بناء مفهوم conceptualization" أي عملية تحديد و تعيين أبعاد معينة للمفهوم قيد البحث كالبعد الأيديولوجي والبعد المؤسسي وأخيرا البعد النفسي، ومن ثم وضع مؤشرات معينة للمفهوم بشكل قد يسهم في إمكانية قياسه ما أمكن ذلك[ii]. وسنكون عند هذا الحد قد أنجزنا ما يستلزمه بحث قائم على المنطق الاستدلالي، وهو مع ذلك يعوزه، كما هو حال البحث في ظل هذا المنهج، عملية وضع قياسات تعطي معنى اخضاع متغيراته وعناصره لما يطلق عليه "العملنة" operationalization ليتم التحقق مما إذا كانت الحقائق التجريبية قد أيدت صحة توقعاتنا الاستدلالية، وهو برأينا ما سيخرج بالبحث عن إطاره النظري الاستدلالي الذي رسمناه له. آملين في الوقت نفسه أن تكون هذه المحاولة الأولية بمثابة دافع لباحثين آخرين من أجل إكمال هذه المهمة. ولنحاول الآن التعرف عن كثب على مفهوم الجمود المؤسسي، ولنبدأ بتناول الظروف التي أحاطت بعملية التحديث والتنمية السياسية وأثر ذلك في إنتاج الظاهرة قيد البحث.

<u>ظروف وأغراض العملية التنموية</u>

كانت صورة العالم الثالث قد تغيرت وخصوصا إثر ما تم تحقيقه من عمليات تحديث وتنمية، ففي مقابل حالة الركود والتقليدية أمكن السير في عمليات بناء الدولة–الأمة خصوصا بعد أن تم القضاء على الاتجاهات المبعدة، كما تم إعداد السياسات الاقتصادية كي يتم استبدال وسائل الإنتاج التقليدية والنهوض بمعدلات الإنتاج، لتأتي عملية التعبئة الاجتماعية لتقطع روابط الناس ببيئاتهم وولاءاتهم التقليدية ومن ثم تعمل على دمجهم بالدولة وربطهم بعجلة النظام السياسي الذي اتخذ صورة نظام الحزب الواحد والزعيم الواحد. وكان ذلك بمثابة وظيفة لأيديولوجيات محملة بشعارات وأفكار عن العرق أو القومية أو الأمة أو الزعيم أو الحزب أو ما يقوم مقام ذلك من رموز استهدفت تكريس ذاتية هؤلاء الأفراد وإذابتها في بوتقة هذه الشعارات والأهداف والخروج منها بادراك معمم لدى هؤلاء الأفراد والجماعات بأولوية الدولة ومُثلها على

كل ما عداها من اعتبارات مادية ومعنوية، ومن ثم أحقية تلك الزعامات بالولاء والإتباع. وكانت النتيجة أن اتخذت الدولة الحديثة في العالم الثالث شكل كيان كلي القدرة بأجهزته وبيروقراطيته وتنظيماته السياسية والاجتماعية التي امتدت هيمنتها لتشمل كل مرافق الحياة في المجتمع الذي أحالته إلى كيان تابع لها وملحق بها جرته ورائها جرا[iii]. صحيح أن مثل هذه الأغراض تقع في صلب العملية التحديثية، وخصوصا في ظل واقع بلدان متخلفة كالكثير من بلدان العالم الثالث، إلا أن الاكتفاء بمثل هذه النشاطات والوقوف عندها يستدعي أكثر من تأمل ويطرح العديد من التساؤلات عن مثل هذه التطورات خصوصا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن عمليات التحديث وما يرافقها في العادة من نمو وتطور لازالت تفعل فعلها في المجتمع وجوانب حياته الاقتصادية والثقافية والنفسية المختلفة، فتحيله إلى كيان متغير باستمرار، تتميز عناصره بالتنوع ووظائفه بالتخصص. ولذا فهو سيستلزم ولا شك أطرا تنظيمية جديدة للعمل تتميز بمرونتها، وأهدافا متمايزة ومتجددة للنشاط البشري تتفق وحالة التنوع والتخصص الحاصل على صعيد عناصره والوظائف التي تؤديها في المجتمع وما يمكن أن تستثيره من مطالب[iv]. ولكن هل كانت استجابة النظم السياسية في العالم الثالث تصب في هذا الاتجاه؟ وما هي طبيعة تلك الاستجابات؟ وما هو مصير التجربة التنموية بعد كل ذلك؟ وسيكون مدار البحث حول هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها من منطلق الفرض الذي وضعناه والمتمثل بالجمود المؤسسي بوصفه مؤشرا يمكن بدلالته التعرف على طبيعة التجربة التنموية في العالم الثالث وما آلت إليه جهود بلدانه في هذا المجال. ولنبدأ بالتعريف بمفهوم الجمود المؤسسي.

<u>الجمود المؤسسي: محاولة لتحديد المفهوم</u>

يعتمد هذا المفهوم على الاتجاه الرامي إلى ربط عملية التنمية السياسية بقيام المؤسسات، بكل ما تشتمل عليه من تنظيمات إدارية وإجراءات قانونية بإمكانها تأطير نشاطات القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة بغية زجها في عملية التغيير والتنمية والمقصود بها المؤسساتية، وذلك بتعريفها بأنها "العملية التي تستطيع بواسطتها التنظيمات أن تحصل على القيمة والاستقرار"[v]، وهي على أية حال وظيفة كل من

بنى المؤسسة وهياكلها والعمليات السلوكية التي تستمد من الثقافة السياسية السائدة مادتها[vi]. ومن ناحية أخرى، فإن قدرة المؤسسة كتنظيم على أداء هذه الوظيفة تتوقف على مدى نجاحها في صياغة تعريف خاص للمصلحة العامة التي سيقوم عليها النظام السياسي والمجتمع ككل ومن ثم العمل على وضعها قيد التحقيق[vii]، ويساعد ذلك النظم السياسية والمجتمعات على أن تجسد في سياساتها الإجماع على أهداف عامة وأن يسود الاتفاق على الكيفية التي سيتم النظر بواسطتها إلى المصالح المتنوعة للجماعات الاجتماعية المختلفة. ويستلزم هذا بدوره جهدا مشتركا ومنظما لتحقيق الأغراض المشتركة وحلا لما يمكن أن يعتري الجسد السياسي من مشاكل وأزمات، ويُفترض أن تكون هذه كلها مطالب موضوعة على قائمة أولويات النظم والمجتمعات السائرة في ركب التغيير والنمو والتي بدأت تشهد أشكالا من التغيير في بنياتها الاجتماعية وهياكلها الاقتصادية وتعقيدا متزامنا في أدوار أفرادها وجماعاتها الاجتماعية. وبسبب الأهمية التي تتمتع بها عملية أقامة المؤسسات السياسية، فلا بد من ناحية أن تكتسب الإجراءات والنظم التي تقوم عليها هذه المؤسسات صفة الدوام والاستقرار[viii]، وشرطها الأساس هنا هو ضمان الاعتراف بها والقبول بكل ما تمليه واقعة الوجود الخاص بها بين أولئك الذين تقوم بينهم. وأن تكتسب هذه الإجراءات والنظم من ناحية أخرى، وهو أمر لا يقل عن سابقه أهمية، الاستقلال عن الناس الذين خلقوها والقوى التي ساهمت في إنشائها. وبالمثل سيكون لزاما على كل جماعة سياسية تبحث عن دورٍ ما لها على المسرح السياسي، إبقاءً على وحدة المجتمع وانسجامه ومن ثم فعاليته، اللجوء إلى المؤسسات السياسية لتمارس سلطتها في إطارها وتوجه خطابها الخاص من خلالها. وستقوم المؤسسات من جانبها بالعمل على تكييف وتعديل وربما على إعادة توجيه تلك السلطة بما يتناسب والوضع الذي تتخذه هيمنة قوة اجتماعية معينة في إطار تجمع الأكثرية، إذ لا بد أن نضع في الحسبان أن من شأن عمليات التكييف والتعديل في هذا المجال أن تجعل من تقبل الآخر أمرا ممكنا سواء أكان ذلك من قبل الحاكم أم المحكوم. وإذا كان مثل هذا القول يحمل في طياته معنى المحافظة على الوحدة والانسجام المجتمعيين الذين لا بد منهما لاستمرار عملية

التنمية، فان من شأنه أن يضفى بعدا آخر ولكنه مشدد على الحاجة إلى مؤسسات قادرة على الوفاء بمثل هذه المطالب عند أية زيادة في التعقيد المتحقق في المجتمع مما يعني الحاجة إلى مستوى مواز من التعقيد والتمايز في بنى ووظائف المؤسسات السياسية[ix]. ولكن هل تحقق ذلك في العالم النامي بالفعل يا ترى؟

لقد كشفت تجربة أقطار العالم الثالث في هذا المجال عن عدد من السياسات التي انتهجتها نخبها، وتتصبّ في مجملها ليس على اعتماد التعقيد ومن ثم الفصل بين الاختصاصات والوظائف من ناحية وبين متولي هذه الوظائف في بنى المؤسسات من ناحية أخرى، بل على خيار كبح وتيرة التغيير وتأخير عملية التعبئة الاجتماعية، أو اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها السيطرة على عملية التعبير عن المصالح من خلال خلق أطر تنظيمية موجهة ومسيطر عليها بما يعّبر في كل الأحوال عن رغبة النخب الحاكمة في الإبقاء على الأوضاع عبر تبنيها لتلك السياسات والتوجهات وفرضها على مجتمعاتها فرضا، ويمكن من منظور الإطار الكلي لعملية التنمية السياسية وصف هذه السياسات والتوجهات وجملة النتائج المترتبة عليها بـ "بالجمود المؤسسي". ويمكن القول مرة أخرى بأن المشكلة الرئيسية التي غالبا ما واجهتها نظم العالم الثالث السياسية في سعيها نحو تحقيق التنمية السياسية، كانت تتمثل في المدى الذي يمكن أن تصله قدرتها على التكيف مع المطالب المتغيرة التي تعبر بدورها عن مجتمع متغير وقوى سياسية متغيرة هي الأخرى[x]. وقد تمثلت إحدى هذه المطالب في المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية وتصويتية وإجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق والحريات. وقد تطرأ أيضا تغيرات أخرى تتفق ومرحلة النمو ومستوى التحديث اللذان يمر بهما المجتمع فتؤدي إلى مشاكل تستدعي مطالب وحلول لها كالموقف من الأقليات العرقية أو الدينية أو الطائفية، وقد تستدعي الظروف في حالات معينة أخرى ولضمان استمرار النمو استيعاب بعض من رموز الاحتجاج بوصفها نتاجا مهما لعملية التغيير وجزءًمنه، ناهيك عن المشاكل العديدة الأخرى على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ومشاكل تنظيمية أخرى، لا بد لهذه النظم من استيعابها والتجاوب مع متطلباتها بمعيار عملية صنع السياسة. وقد لا

تقف العملية عند هذا الحد، فقد تتطلب الاستجابة الناجحة للمطالب أشكالا جديدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي وهو ما حدا بـ "آيزنستاد" إلى إطلاق تسمية النمو السياسي طويل الأمد (أو المستمر) على مثل هذا الوضع، معتبرا إياه بمثابة اختبار حاسم للمدى الذي يمكن للتنمية السياسية أن تصله في تحقيق أغراضها[xi]. ومع ذلك فإن تاريخ هذه البلدان حافل بالكثير من حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب، تدل على ذلك كثرة الانقلابات العسكرية وأحداث العنف وعدد كبير من الثورات التي كانت تنتج غالبا عن عجز البنى القائمة للعديد من الأسباب، والتي ذكرنا بعضها، عن التعامل بشكل إيجابي مع المشاكل التي أثارتها التغيرات والمشاكل الجديدة، وعدم قدرة المؤسسات وخصوصا الرئيسة منها على إضفاء بعض من الشرعية، على الأقل، على التغيرات المتنوعة وحركات الاحتجاج المتأصلة في عمليات التحديث ذاتها، فبقيت خارج إطارها تمارس تأثيرها المخرب على مجمل العمليات التحديثية[xii]، وسنكون عند هذه النقطة إزاء ما يمكن وصفه بأنه عملية محاصرة وإعاقة لقدرة المجتمع ومؤسساته على النمو المستمر بما يؤدي بالنتيجة إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسي.

هكذا كان الجمود المؤسسي ظاهرة لم تسلم منها أغلب النظم السياسية الحديثة في العالم الثالث بل وربما هي ظاهرة أقدم من ذلك بكثير[xiii]، وهي وإن اتخذت تسميات أخرى لدى طلاب علم السياسة والاجتماع السياسي والمهتمين منهم على وجه الخصوص بقضايا التنمية السياسية، إلا أنها تصب في النتيجة في نفس الاتجاه فـ (آيزنستاد و شبنغلر) على سبيل المثال يعرفانها بكونها انهيار التحديث " breakdown of modernization"، ويطلق عليها (هونتنجتون) تسمية التفسخ السياسي "political decay"[xiv]. ولكن هؤلاء يتفقون على أن هذه الظاهرة تعد بمثابة علَم على السياسة في بلدان العالم الثالث، وقد لا يستثنى منها حتى بعض الدول المتقدمة في حالات معينة كما حدث في اليابان وإيطاليا وألمانيا إبان الثلث الأول من القرن العشرين، وهي في التحليل الأخير حالة انتكاس لعملية التحديث والتنمية تتميز بانحلال الأطر التنظيمية القائمة التي تميزت، أساسا، بتنوع بناها وحداثتها النسبية

و/أو إقامة أطر أخرى أقل تمايزا وتنوعا ومن ثم أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته. ويعني هذا هيئات مركزية وتنفيذية وتشريعية وأحزاب لم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير كما يجب عن المصالح والأغراض المنوطة بها ولا صياغة سياسات تتفق وهذه الأغراض. ومثل هذا الوضع كفيل بتطوير، ولكن, سلسلة طويلة من حلقات مفرغة من الركود السياسي وعدم الاستقرار والعنف. تبتدئ بعدم القدرة على استيعاب نتائج التغيرات المتحققة في المجتمع على الأصعدة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وتستمر لتؤدي إلى انحلال المميزات النوعية الأخرى التي غالبا ما كانت هدفا لمساعي الدول المحدثة كالعقلانية وقيم الإنجاز والفاعلية والنزوع نحو توسيع الهامش المتاح للحرية لتنتهي إلى حالات من عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية التي تضيف أعباء جديدة على المؤسسات القائمة قد تتسبب في عجزها، وهي تعمل على ذلك بالفعل، عن أداء الوظائف المنوطة بها وتتركها غير قادرة سوى على معالجة مدى أقل من المشاكل. ولتبدأ من ثم دورة أخرى جديدة من الركود أشد من سابقتها. ولكن ما هي المتغيرات التي عملت على إنتاج هذه الظاهرة وأعطتها هذا الطابع؟ هناك جملة من القضايا التي عنت على ذهن الباحث وهو يتابع تجربة العالم النامي في مواجهة أزماته ومشاكله، سنحاول تناول كل واحدة من هذه القضايا على حدة.

أولا. البعد المؤسسي: عجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعاب نتائج التغيير

يتمتع هذا العامل بالأهمية بوصفه أحد أبعاد ما أطلقنا عليه الجمود المؤسسي، فضلا عن كونه أحد تجلياته الخاصة إلى الحد الذي يمكن معه أن نقطع بدلالته بتحقق الجمود آنف الذكر متى ما أمكن اكتشاف هذا العجز أو التعرف على آثاره على الأقل، في البيئة قيد الدراسة. ولا بد قبل البدء بالحديث عن هذا النمط من عجز المؤسسات من التذكير مرة أخرى بأن المجتمعات المحدثة في العالم الثالث لم تعد كما كانت إبان العهود التقليدية السابقة، إذ لم تعد الحياة راكدة في جوانبها المختلفة كما عهدناها في السابق زمن الطور التقليدي. بل أصبحت تعج بالحركة،

وتعقدت بناها، وتنوعت أدوارها، وتخصصت وظائفها، إلى جانب أن عناصرها أضحت متشابكة ومحكومة بأطر تنظيمية ومبادئ مشتركة نسبيا تتم من خلالها إدارة العملية السياسية ويصنع القرار في ضوئها وتحت تأثيراتها. لذا فلا بد لهذه المؤسسات من أن تستجيب إلى مطالب التغيير التي قد ترفعها قواها الاجتماعية تلبية لما طرأ من حاجات وأغراض لم تعد المؤسسات في حالتها التي هي عليها قادرة على إن تستجيب لها مما يعني بعبارة أخرى مرونة من قبل فقدان هذه المؤسسات للمرونة التي تحتاجها للتعامل مع أمثال تلك المطالب وهو ما ينعكس في:

أ. تصلب المؤسسات السياسية القائمة وتحجرها:

إن ما تبدو هذه المؤسسات بحاجة إليه في هذا الإطار هو تطوير آليات معينة توفر لها قدرا من الاعتراف بالاتجاهات المختلفة والمتعارضة أحيانا والمعبرة في الوقت نفسه عن مصالح متنوعة أخذت طريقها إلى المجتمع جراء التحولات التي أحدثتها السياسات التحديثية. إلا أن ما حدث هو بقاء تلك المؤسسات حبيسة البنى والإجراءات السابقة وعجزها عن المبادرة لإيجاد وسط ثقافي أو قيمي أكثر تسامحا وعقلانية تستطيع الجماعات المختلفة أن تعبر من خلاله عن رؤيتها الخاصة، وتنظيم ما يمكن أن يطرأ من صراعات لاشك بتطورها في أوساط كهذه. ويعني هذا أن علينا البحث بداية في ما يطلق عليه قنوات التعبير السلمية التي يمكن أن يوفرها نمط التنظيم المؤسسي القائم في المجتمع، حيث إن تحقق مثل هذا النمط السلمي من التعبير يعني درجة من تقبل الآخر والتسامح مع الاختلاف في وجهات النظر على الأقل. ويعد وجودها أيضا بمثابة آلية دفاعية تخفف من النظر إلى النظام وما يدافع عنه من مصالح وتوجهات بوصفه أو بوصفهم مسؤولين مسؤولية مباشرة عما تعانيه جماعات معينة من الضغط والإحباط بما يحول دون جعله/هم هدفا للنقد وربما للعمل المباشر (بمعنى العنف والثورة) في مراحل لاحقة. وسيكون ذلك من ناحية أخرى بمثابة وضع عبء آخر جديد على عاتق المؤسسات القائمة يضاف إلى رصيدها من الأعباء، إذ تدل التجارب التاريخية كما يرى "هويزر Huizer" على أن أحد العوائق التي تعترض إدراك الناس للحاجة إلى التغيير الجذري والعنيف في مواجهة وضع

يتسم بالتعسف الفاضح هي حقيقة امتلاك هذه النظم لآليات دفاعية مطبقة بشكل واع أو غير واع بحيث تمنع الناس من الرؤية الواضحة لما يدور[xv].

ربما يبدو في مثل هذا القول بعض التناقض بين سعينا لإيجاد حل للجمود المؤسسي بما يساعد على تحسين أداء المؤسسات؛ أو على الأقل في إلقاء الضوء والتنبيه على الأخطاء أو جوانب الضعف التي قد تتعرض لها المؤسسات وتتطلب في التحليل الأخير وعي الناس وعملهم على وضع ما أدركوه موضع الفعل والتنفيذ؛ وبين اللجوء إلى منع الناس من الرؤية الواضحة كما ذهب إلى ذلك هويزر. إلا أن دارسي التنمية لهم هدف آخر بالتأكيد من وراء ذلك، حيث إنهم لا يسعون إلى الإبقاء على ما هو قائم بالتعتيم على ما يدور، بل إن الحديث عن دور مثل هذه الآليات له مغزى مهم في توضيح دور هذه الآليات متى ما أمكن استثماره بعقلانية في نقل اهتمامات الناس من السعي إلى إحداث تغيرات عنيفة وراديكالية؛ بمعنى ثورات وانتفاضات وعصيانات قد تؤدي إلى هدم المؤسسات القائمة، إلى البحث عن كل ما يمكن أن يجعلها تؤدي وظائفها كما يجب وبسهولة وبحد أدنى من الخسائر ومن ثم الحيلولة دون ضياع فرص ثمينة للتقدم والتنمية. وفي العودة إلى موضوعنا، فنحن نرى بأن الأشكال التي اتخذتها هذه الآليات كانت قد اختلفت باختلاف النظم السياسية وطبيعة المجتمعات ومراحل تطورها الخاص، وتمثلت أبرز تلك الآليات وأحدثها بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والتخصصية وجماعات مصالح أخرى إضافة إلى التنظيمات والحركات السياسية[xvi]، شرط أن تكون تنظيمات وتجمعات طوعية أو إرادية لا يتوقف الدخول إليها على ولاءات الفرد ولا ارتباطاته الأولية أو التقليدية، ولا يرتب على الخروج منها أو عليها أية ضغوط ربما تطال حريته و/أو مصالحه.

ب. صلابة المؤسسات السياسية القائمة

إن المجتمعات البسيطة تحتاج بالكاد إلى مؤسسات سياسية إن كانت تحتاج إليها أصلا، ولا تظهر الحاجة إلى مؤسسات كهذه إلا لاحقا متى ازدادت القوى المجتمعية وهياكلها عددا وكثافة وتعقيدا وانتشارا، لأن المصالح البسيطة وغير المعقدة تحتاج إلى مؤسسات سياسية تكون هي الأخرى بسيطة وغير معقدة لتمثيلها والدفاع

عنها، وتكون مثل هذه المؤسسات عاجزة في العادة عن توفير الآليات القادرة على حل المشكلات التي تظهر جراء نمو المصالح وتعقيدها وتصادمها. وعندما تظهر مثل هذه المصالح والمشكلات الناتجة عنها، تبدأ بالظهور أيضا المؤسسات السياسية اللازمة للتعامل معها والقادرة على ذلك، ومن شأن مثل هذه المؤسسات إنتاج الترتيبات والتنظيمات والآليات القادرة في حال توفرها على التنفيس عما يعتمل في نفوس الناس من عدوانية كامنة جراء ضغط الظروف والأوضاع غير المؤاتية والحرمانات التي تحفل بها الحياة في مجتمعات في طور الانتقال والتحول كمجتمعات العالم الثالث، فتوفر لها المؤسسات الجديدة وترتيباتها وتنظيماتها وآلياتها منبرا يمكن من خلاله إخضاع الآراء والتوجهات الخاصة للفحص والمناقشة وإتاحة الفرصة أمامها كي تتبلور متى ما صمدت أمام النقد وآنست إجماعا من الناس عليها، وهي في عملها هذا قد تخدم كمقياس لتحديد مدى الدعم المتحقق لها ووزنها الحقيقي من ناحية، ومدى شرعية الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل الحكومة من ناحية أخرى. لذا يمكن القول إن ما يدفع بأسباب الصراع للصعود إلى السطح ويعمل على بلورتها واتخاذها لتلك الأشكال الدرامية التي غالبا ما تنتهي إلى نتائج مأساوية إنما هي صلابة ومن ثم عجز مثل هذه المؤسسات عن اصطناع وتطوير آليات كهذه بإمكانها امتصاص أسباب السخط الكامن في نفوس الناس وتوفير مسارب أو قنوات معترف بها، يتم عبرها تحويل شحنات السخط والعدوانية كي تتخذ أشكالا بناءة من النشاط وربما قد تشتمل على الاحتجاج أيضا[xvii]، وهذا أمر طبيعي، فبالأنين، كما قيل قديما، وحده يمكن أن يُعرف ألم الجرح، بدل أن تتحول هذه إلى أسباب للعنف والهدم. والاتفاق جار من بعد ذلك بين من تناولوا هذا الجانب المؤسسي بالبحث على أنه حينما يُنكَر على الناس حقهم الطبيعي في مجتمعاتهم، وحينما يُمنعُ عنهم حقهم في الاحتجاج وفي التعبير السلمي عما يعانونه، عندها سيندفع السخط المتأتي عن هذه الأوضاع غير السوية التي يعيشها الناس مترافقا مع انعدام إمكانية الوصول إلى ما من شأنه أن يرفع الحيف عنهم سلما إلى الوقوف في وجه المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة والمطالبة بالتغيير الذي سيكتسب هذه المرة شكل التغيير الشامل

الذي يتناول المؤسسات ذاتها[xviii]. وتدل التجارب على أن الأقطار التي تتميز بشيوع مظاهر الانفجار وحركات الاحتجاج العنيفة هي من تلك النماذج التي تتميز مؤسساتها بالصلابة بحيث تعجز عن توفير وسائل بديلة للتعبير تضعها تحت تصرف قواها السياسية وحركاتها الاجتماعية، وعلى العكس فان وجود مؤسسات تتميز بالمرونة وتمتلك وسائل تمثيلية ووسائل إعلام وتعبير حر سيجعل من التقدم السياسي اللاعنفي أمرا ممكنا بدون أدنى شك[xix].

ثانيا. البعد الأيديولوجي: قصور الأيديولوجية عن مواكبة التطور(الفجوة الأيديولوجية)

يمكن تلمس الدور الذي تؤديه الأيديولوجيات العالم ثالثية، في هذا الجانب، فيما أحدثته من فجوة بين تصوراتها لما يجب أن يكون عليه حال مجتمعاتها وبين حقائق الوضع الراهن الجديد وهو ما يحدث نتيجة للعديد من الاعتبارات التي يأتي في مقدمتها عدد من المتغيرات تتعلق بالأيديولوجية ذاتها وأخرى ترتبط بخصوصية الثقافة السياسية وتحديدا تلك المتعلقة بما أثّر من قيم تدور حول النموذج الأجدر بالإتباع. وفيما يلي محاولة لتناول هذا الجانب بالتفصيل.

أ. استمرار التأكيد على الطابع العاطفي للخطاب السياسي:

ويرجع ذلك من بين أسباب عديدة إلى استمرار الحركات السياسية ورموزها في التأكيد على ذات الخطاب الذي بدأت به نشاطها المعارض الذي كان يخدم في يوم ما أغراض تحوطها البساطة، مثل غرض التحرر والاستقلال، ومن ثم طبعته بذات اللهجة العاطفية التي كانت تتفق ومرحلة كهذه تميزت بالنضال العنيف، بغية كسب التعاطف مع قضيتها في أوساط الوطنيين وخصوصا الطبقات الدنيا من عمال وفلاحين ومثقفين صغار[xx]. لذا يمكن القول إنها كأداة ظلت محصورة تراوح مكانها ضمن هذا الإطار، وهي لهذا السبب بالذات لم تراع الجوانب الاجتماعية والسياسية الأخرى. إذ انحصر ما كانت الحركات المناضلة ضد الاستعمار بحاجة إليه إبان تلك الفترة في مجرد إثارة العواطف الدينية والقومية والوطنية أو حتى العنصرية ضد المحتل الأجنبي، ولم يكن ليتعداه إلى البحث عن تأصيل نظري يربط علل الحاضر

بعوامل تاريخية ودروس في التطور البشري من أجل الخلوص إلى نتائج تجريدية لا قبل للناس بفهمها آنذاك. وربما لم يكن الوقت ليتسع لمناقشات، من هذا النوع الذي طائل من ورائه, قد لا تؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى تشرذم قوى الثورة وتشكل قناعات قد لا تنفع سوى في الابتعاد عن الهدف المرسوم وإطالة أمد المعاناة الشعبية بالنتيجة. وعليه فان أمر التحرير لم يكن ليستدعي من الحركات الثورية، وهو أمر فهمه زعماؤها ولاشك، كثيرا من الفذلكات الفكرية، إذ كان يكفي إلقاء نظرة على أعلام دولة الاحتلال وهي تعلو دور الحكومة والمصالح العامة والطواف بالأحياء الأجنبية ورؤية المستوطنين ووحدات الجيش الأجنبي وهي تتخذ مراكزها قرب الأماكن العامة حتى يمتلئ الوطني بالسخط والكراهية, وما هي إلا بضعة كلمات ينطق بها ناشطو الحركات السياسية، يقول "فانون"، حتى يتحول هذا السخط إلى هيجان شعبي والى أعمال شغب تنتظم الشوارع والمدن وهي تنادي برحيل المستعمر[xxi]. ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود أيديولوجيات اشتملت متضمناتها على تحقيق الثورة الاجتماعية في مجرى تأكيدها على التحرر السياسي, ففرضت بذلك ثورة مركبة سياسية واجتماعية في آن واحد كما هو الحال في الصين وكوبا وفيتنام. إلا أن بعضها كان قد أغفل, مع ذلك, بعضا من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تميزت بهما التجمعات والمجتمعات الأثنية أو المحلية التي تكون منها المحيط الاجتماعي العام. فإذا كان بالإمكان طمس الاختلافات الطبقية والتفاوتات الاقتصادية إبان مرحلة التحرير, فإن مآل الاختلافات الثقافية هو الظهور مرة أخرى ولو بعد حين، وهو ما أخذت تشهده بالفعل بلدان كالصين وتركيا والعراق والسودان على سبيل المثال.

ولكل الأسباب التي ذكرنا, ظلت الحركات الثورية تغتذي على التيار العاطفي الذي كان يعني في بعض جوانبه, إغفال المضمون الاجتماعي الاقتصادي لحساب التوجه السياسي حتى بعد الاستقلال وبناء الدولة–الأمة. ومرة أخرى تأخذ التغيرات والتحولات التي أتت بها سياسات التحديث طريقها إلى بنية المجتمعات في هذه البلدان لتحيلها إلى موزائيك من الطبقات والتجمعات الجديدة يضاف إلى تلك القائمة أصلا,

وكل يسعى وسط هذا الخضم بحثا عن مكان له تحت الشمس, وكل يمتلك تصوره الخاص لنفسه وتبريره لمصالحه ولعلاقته بغيره من الجماعات، وهي من بعد ذلك ستصطدم ولاشك بالتصور الأولي الذي صاغته زعامة الحركات السياسية التي قادت عملية التحرير, والتي تعكس بشكل أو بآخر صورة ما يجب أن يكون عليها المجتمع والدولة, التي تولت أيديولوجية الحركات التي تسنمت سدة السلطة مهمة التعبير عنه. فهل يمكن إذن إغفال احتمالات الصدام بين هذا الحشد من الرؤى والآراء والمصالح المتضاربة ؟ الواقع أن عناصر الصدام، إن لم نقل بوقائع الصدام والصراع، قائمة بالفعل طالما أن صياغة الأهداف لم تكن لتتعدى المناداة بمجتمع موحد لا تحده طبقات بما يعني عدم الاعتراف بأية تمايزات يمكن أن تقيم حواجز وفواصل بين أبناء الشعب الواحد والذي لم يعد بالإمكان احتماله، على أية حال، بعد عقود من التطورات والتغيرات على العديد من الأصعدة. قد يكون من الصحيح القول إن هناك نجاحا قد أصابته هذه الأيديولوجيات بالفعل وخصوصا في إطار نشاطها الرامي إلى إثارة حماسة الناس وإيقاظ مشاعر القومية، بمعنى الانتماء إلى الدولة لديهم، إلا أن نجاحها مع ذلك سيكون محصورا في أوساط أولئك الذين فقدوا للعديد من الاعتبارات ارتباطاتهم الأصلية بشروط حياتهم التقليدية، بحيث تصبح أفكار كالقومية والوطنية بمثابة تعبير عن آمال وتطلعات جديدة تشي بالعثور على أواصر جديدة تحل محل الأواصر والارتباطات القديمة التي افتقدوها يوم غادروا مجتمعاتهم المحلية وتجمعاتهم السابقة الأخرى. ولكن ما لم تستطع هذه الأيديولوجيات أن تؤديه بشكل كامل هو محاصرة البؤر الاجتماعية المعبر عنها بالولاءات والرموز التقليدية والتقليص قدر الإمكان من أهمية أدوارها السياسية وخصوصا على صعيد الإحساس بالهوية التي تمنحها لأعضائها بحيث يحول بين هؤلاء وبين ميلهم إلى التطابق الكلي مع المجتمع الأكبر. ويعكس ذلك فشلا واضحا في تحقيق مستوى أعلى من التضامن كذاك الذي أمكن تحقيقه في ظل ظروف حرب التحرير الاستثنائية والفترة التي أعقبته مباشرة، إذ أن مثل هذا التضامن يعني, في جملة ما يعنيه, قدرة تكتسبها الأيديولوجية على التأليف بين جماعات مختلفة في انتماءاتها والرؤية الخاصة لكل منها عبر سعيها

لخلق إدراك مشترك وتطوير معايير وقواعد معترف بها للسلوك والعمل بإمكانها، في حال تحققها، المساعدة على تنظيم وضبط العلاقات الداخلية بين هذه الجماعات, بمعنى أن تكون مقبولة من قبل الجميع وملزمة لهم [xxii]. وبعكسه فإن بؤر الولاء هذه ستميل لأن تصبح نقاط انفصال أو عزلة بنيوية على حد تعبير آيزنستاد, ومعوقات خطرة إضافية في طريق تنمية نظام مدني مستقر أكثر حداثة[xxiii].

ب. غموض الخطاب السياسي:

وهناك في هذا الخصوص نقطة أخرى جديرة بالاعتبار، وتتمثل بوجود قدر من الغموض أو التعارض في طبيعة الخطاب السياسي الذي اعتمدته هذه الأيديولوجيات لم تعد الحاجة قائمة إليه. فعلاوة على لجوء تلك الأيديولوجيات إلى مناشدة العواطف، غالبا ما نجد لديها ميلا واضحا لدى نحو استحضار صور ومفاهيم تعود في أصولها إلى المرحلة التقليدية. فعلى الرغم من الموقف المعارض الذي تتخذه متضمنات هذه الأيديولوجيات تجاه القيم التقليدية إلا أن محتوى الأفكار التي تنادي بها غالبا ما يمثل امتدادا لهذه الأخيرة. ربما لا نختلف على ما لمحتوى بعض من القيم التقليدية من تأثير إيجابي على مسيرة التطور الاجتماعي والسياسي والتنمية بشكل خاص، إلا أن هذه القيم قد استنفدت أغراضها, كما نعتقد, في الكثير من أقطار العالم الثالث وخصوصا بعد أن استكملت الدولة–الأمة في هذه الأقطار بناء مؤسساتها أو بعض جوانبها الأكثر أهمية كالحزب الواحد في أغلب الدول الأفريقية وبعض من بلدان آسيا والعالم العربي, وبعد أن أرست أساس شرعيتها التي لا غنى عنها لبقاء واستمرار النظام فيها. لذا فان ما هو مطلوب يتمثل في استبدال مفاهيم "كالقرية" و "العشيرة" و "الجماعة" ومصطلحات "كالغازي" و "الذئب الأغبر" و "ذكريات السلطنة وماضيها المجيد" و بعض عبارات التأليه والتنزيه والتفرد وخوارق العادات التي غالبا ما تكال للقادة والزعماء والتي تذكر بشواهد قبور ومراقد السلاطين وأبطال الملاحم والسير الشعبية, بقيم ومفاهيم أكثر عصرية وعقلانية بشكل يضفي المصداقية على الحياة والممارسة اليومية ويجعلها أكثر إنسانية. وعلى العكس فان استمرار التأكيد على القيم التقليدية سيميل إلى صبغ الأيديولوجية بطابع جامد وذلك

بقدر استحضارها, من أجل التدليل على مصداقيتها, لقيم غير عقلانية, ناهيك عن مناشدتها للعواطف بدل التوجه للناس بالإقناع الهادئ الرزين، وهي مضطرة من بعد كل ذلك إلى اللجوء إلى الماضي تعمل على تمجيده والتأكيد على الأبعاد الأسطورية فيه. وينتهي الحال بالعمل السياسي في ظل هذه الأدلجة إلى الظهور في صورة قضية مقدسة لها أربابها وشهداؤها وقديسوها الذين يتزايدون باستمرار جراء المعارك المقدسة التي تُكثر النظم السياسية في العالم الثالث من خوضها ضد شياطين السياسة في الداخل والخارج، ويتم الدفاع أيضا عن أوابدها ونصوصها المقدسة دفاعا مستميتا وفق منطق لا يسمح بوجود منطقة أخرى تتوسط ما بين الخير والشر، وتضيف الأيديولوجية بمثل هذا العمل بعدا آخر مشددا لظاهرة الركود الأيديولوجي يتمثل في حض الأتباع على التطرف في مواجهة الخصوم والتعامل معهم سواء في الداخل أم الخارج. ومرة أخرى نقول إن في اعتماد قيم مدنية عصرية ذات بعد عملي من شأنه متى ما تحقق أن ينزل العمل السياسي, في هذه الدول, من عليائه كي يضعه في عالم الواقع، ويجعل مثل هذا العمل يبدو كمهنة واحتراف يديره أهل الرأي منهم والتخصص.

ج. التأكيد على أولوية الخارجي على الداخلي:

ومن الجدير بالأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال, قيام هذه الأيديولوجيات بتغليب أمر الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية على الاعتبارات الخاصة بقضايا التقدم والتنمية في الداخل. فهي معنية مثلا بمكانة الأمة على الصعيد الخارجي ومن ثم دورها في النظام السياسي الدولي وهما يأتيان في رأس قائمة الأولويات ويتقدمان على غيرهما من الأمور التي تخص الأفراد والجماعات الاجتماعية. إلا أنه وعلى الرغم من حيوية وإلحاح القضايا القومية فان وضعها كمقولات في صدر الأهداف التي تشتمل عليها بعض من أيديولوجيات العالم الثالث واعتبارها بمثابة موئل الشرعية ومصدر أساس لها تكتسب النظم من خلالها رضا شعوبها بها وتضمن ولائهم لها, إنما هو بمثابة وضع للعربة أمام الحصان. إذ من الواضح أن الكثير مما حملته دعوات محاربة الأعداء الخارجيين لم يكن في حقيقته سوى عملية يراد بها التغطية إما على

عدم جدية المساعي التي يراد بها حل مشكلات وأزمات التنمية أو الفشل في تحقيق ذلك وللعديد من الأسباب. فتلجأ إلى تبني أهداف كبرى تعلم سلفا أن إنجازها لن يتوقف على مجرد الرغبة بل إنها تعتمد في التحليل الأخير وببساطة على إنجازات داخلية حقيقية. فمن يرغب بتغيير العالم كي يتلاءم مع أغراضه يجب عليه أن لا ينسى أن الطريق إلى ذلك، لو شاء فعلا, هو البدء بمسيرة التغيير الطويلة للواقع القائم في البلد المعني ذاته قبل الإقدام على فعل ذلك على المسرح الدولي. وربما يعتقد البعض, وهو محق إلى حد ما على أية حال, أن بإمكان الأفكار والعواطف القومية والوطنية وخصوصا إذا ما رافقتها أزمات قد تنشأ عن تهديدات خارجية أو حتى بافتعالها, أن توفر أسبابا معينة من شأنها أن تخدم مطلب الاندماج الوطني عن طريق تأجيل أسباب الاحتكاك والتنافر بين العناصر والكيانات الاجتماعية والسياسية. إلا أن هذا وضع مؤقت على أية حال، إذ سرعان ما تزول التأثيرات الموجِدة بزوال الأسباب التي دعت إليها. حينها تأخذ عوامل التوتر بالبروز إلى السطح بعد فترة الكمون التي فرضتها مستلزمات البقاء الذاتي أو الغريزي في وجه التهديد الخارجي. وهي تكتسب من ثم أبعادا مشددة وخصوصا عندما تحدث في بيئات تتسم بالتعارضات الإقليمية وعدم الانسجام على الصعيد الأثني واللغوي. حيث سيؤدي انتشار أفكار القومية في أوساط إحدى الجماعات، وهي الجماعة المهيمنة في العادة، إلى انتقال عدواها إلى أفراد الجماعات الأخرى مخلفة ورائها حالات من عدم الاستقرار الناجم عن إثارة وتكريس الميول الانفصالية في تلكم البلدان[xxiv].

د. خصوصية الثقافة السياسية(قيم الحكم):

قد لا نجد في هذا المجال ما هو أكثر دقة في التعبير عن قيم الحكم، باعتبارها أحد خصائص الثقافة السياسية السائدة ودورها في ظاهرة الجمود المؤسسي، من تجارب عدد من البلدان العربية والإسلامية في هذا الصدد. إذ أسهمت التجربة التاريخية للعالم الإسلامي والعربي، وخصوصا الإرث العثماني وما تلاه من سيطرة

أجنبية، في إعطاء هذه الأقطار أداتين مكنتهما من ترسيخ ما يمكن وصفه بقيم الانفصال بين الدولة والمحكومين.

الأداة الأولى: بنية سلطة قوية نسبيا وخصوصا حين مقارنتها بمجتمع تقليدي غلبت على جوانب حياته صفة التخلف التي عكستها وعبرت عنها حالة الانقطاع التي غلفت علاقات الجماعات الاجتماعية ببعضها من ناحية وطبعت بطابعها الخاص علاقة الأفراد ببعضهم ضمن إطار الجماعة الواحدة من ناحية أخرى. وربما كان مثل هذا الانفصال استجابة من نواحي أخرى لظروف العزلة المكانية التي ميزت طبيعة البيئة التي عاشتها تلك الجماعات وتخلف وسائل الاتصال والمواصلات, دون أن يعفي ذلك النخب الحاكمة, على أية حال, من مسئوليتها في السكوت عن هذا الوضع والإبقاء عليه. إلا أن المهم كون واقعة العزلة والانفصال هذه قد ولدت نقصا في الوعي والإحساس بما يجري. إذ أصبح أفراد هذه الجماعات ضيقي الأفق ومحدودي التفكير ومحصورين في إطار محلي أو إقليمي، عالمهم صغير ومسطح وروتيني, وولائهم متجه ناحية رموزهم الاجتماعية المحلية وزعاماتهم الدينية التقليدية لا يتعدونها. أما المجتمع الأكبر الذي يتجاوز بيئاتهم المحدودة وعوالمهم الضيقة فقد أسدلوا عليه وبتعبير أكثر دقة ستارا من الجهل والنسيان[xxv]. لذا فان الرابط الرئيس إن لم يكن الوحيد بين أجزاء مجتمع في حالة كهذه هو القوة التي يتم من خلالها فرض الطاعة على الناس[xxvi]، وهو ما لم تألُ النخب الحاكمة جهدا في سبيله. وقد استمر الوضع على هذه الشاكلة حتى بعد هذا التاريخ, مبقيا على فجوة القوة بين طرفي العلاقة؛ الدولة والمجتمع. بل وقد تطور الوضع إلى ما هو أكثر وخصوصا إثر ما تحقق للدولة من إمكانات أعقبت سياسات التحديث التي اتبعتها الدولة القطرية وما رافقها من عمليات مركزة وغلغلة عناصرها ومؤسساتها في إقليم الدولة ومجتمعاتها.

الأداة الثانية: وكانت أيضا من نتاج الإرث التاريخي الذي أضاف بعدا آخر لتقاليد الانفصال بين الدولة ورعاياها تمثل في عناصر أيديولوجية معينة تجعل من الدين منطلقا وهدفا لها في نفس الوقت. وهما في حالتيهما متفقان في النتيجة برغم اختلافهما المبدئي. الأول؛ ويمثله التفسير الخاص لموقف الإسلام من الحكم، والثاني؛

ما عبرت عنه الأيديولوجيات السياسية المختلفة. ففيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد تمثل في تقديم تبريرات لما هو قائم بدلالة ما فُهِم خطأ، حسب اعتقادنا، على أنه تعاليم وتجارب إسلامية تحض على الطاعة المطلقة للحاكم الذي ظهر بمثابة ظل الله في الأرض والحاكم بأمره، بحيث يعلو على أية مساءلة قد تأتيه من المجتمع. وليس من شك في أن مثل هذا التصور الخاص عن موقف الإسلام من السلطة والحكم قد جاء متأثرا إلى حد بعيد بالتجارب التي عاشتها الدولة الإسلامية والظروف التي أحاطت بخروجها من المدينة المنورة عاصمة الخلافة الأولى. ولم تكن هذه لتشكل، وخصوصا ما تعلق الأمر بأساسيات ومحتوى السياسة (الشرعية) كالشورى والبيعة وعلاقة الحاكم بالمحكوم تصور الإسلام الحقيقي كما نص عليه وأيدته القرائن. ومع ذلك فقد تم إخضاع الكثير من هذه المفاهيم والاعتبارات للتحوير والتعديل بغية الوفاء بالمطالب الدنيوية للحكومات الإسلامية المتعاقبة بحيث أظهرتها بمظهر وتقاليد "كسروية" وإمبراطورية أفقدتها جوهرها الإسلامي. لذا أتت مواقف المفكرين في هذا الجانب وهي تنحو باتجاه تصوير موقف الإسلام على أنه مؤيد أو يدعو إلى الأوتوقراطية والسلطوية في الحكم. ودفع هذا الاعتقاد بالبعض الآخر إلى نفي أية علاقة للإسلام بالحكم، فطالما أن الإسلام يدعو إلى المساواة وعدم التفرقة بين البشر فكيف يستقيم المبدأ إذن مع الدعوة إلى تحكّم الحكام وتسلطهم على رقاب البشر وهم لا يزيدون عن البشر في شيء. وهو ما حاول أتباع الاتجاه الثاني أن يصلوا من خلاله إلى نفي أي دور للدين في الأمور الدنيوية, وخصوصا ما تعلق منها بالسياسة ولتنتهي إلى جعل الأخيرة دومينا خاصا لأيديولوجيات زمنية(علمانية)[xxvii]. وترتب على مثل هذه الاتجاهات نتائج كان أهمها إضفاء صفات التقديس على دور الزعامات السياسية بعد ما آنسته من فراغ سلطوي وفكري في ظل غياب رموز دينية واجتماعية أخرى معترف بها من غير عناصر النخب الجديدة [xxviii]. وكانت تلك وظيفة الأيديولوجيات السياسية التي غالت في وصف أدوار ومنجزات الزعامات الوطنية الجديدة بحكم سعيها من أجل اصطناع رمز وطني موحد مما ألجأها غالبا إلى إسباغ صفات استثنائية عليهم ومحاولة رفعهم إلى مصاف أصحاب الرسالات. ومن ثم فقد تحولت آراءهم وما

يؤمنون به من أيديولوجيات إلى أديان سياسية يتم فرضها على الناس ولتنتهي إلى تكريس عبادة الشخصية في مثل هذه المجتمعات، وتحولت مقولات كالأوتوقراطية التي ألصقت بالدين إلى حجج تقدم الدعم الفكري والمعنوي بشكل مباشر أو غير مباشر لمن يهمهم أمر الإبقاء على الحكومات السلطوية، طالما أن مثل هذه الاتجاهات ستجد لها سندا تاريخيا وفكريا متمثلا في ممارسات الحكومات الإسلامية آنفة الذكر. ومما سيزيد الطين بلة أن مثل هذا التفسير يجد له صدى في نفوس الناس واقتناعا به ورضوخهم من ثم للسياسات التي ستستند إليه باعتبارها أمرا مفروغا منه لا بد من قبوله طالما أنه يمثل جزء متمما وأساسا من أسس الدين. وكان من الطبيعي أن تصب مثل هذه الأفكار والممارسات في مجملها في غير صالح التوجهات المدعمة للتمايز المؤسسي والحؤول من ثم بين عمليات التنوع والتخصص الوظيفي وبين بنى السلطة وهياكل المجتمع ومؤسساته المختلفة لتحيلها إلى مؤسسات جامدة أو أقل مرونة مما كان عليه الحال إبان "مرحلة الانطلاق " نحو عمليات التنمية. وتمت التضحية أيضا بمنجزات التحديث الاجتماعي والسياسي تحت ذرائع شتى، مرة باسم المحافظة على وحدة الدولة والمجتمع ومرة أخرى تحت ذريعة الوقوف بوجه عملية تفتت السلطة. وتحولت سياسات التصنيع، بدعوى ضرورات النضال الجمعي وتحقيق الأهداف المقدسة, لتخدم أغراضا أخرى لا علاقة لها بالهدف الأساس الذي كانت قد وضعت من أجله وهو بناء القاعدة التكنولوجية، والذي كان بإمكانه –أي الهدف– لو تحقق فعلا أن يؤدي إلى إغلاق فجوة مهمة من فجوات تخلف العالم الثالث الذي تفصله عن العوالم المتقدمة وأن يقدم ولو بطريق غير مباشر أحد أهم أسباب القوة والمنعة التي كانت تبحث عنها نخبه الحاكمة.

<u>ثالثا. البعد النفسي: نقص مشاعر الانتماء</u>

لم تكن عمليات التحديث والتنمية في يوم من الأيام بريئة من عوامل وأسباب معينة تدفع بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الثورة، فما لا سبيل إلى نكرانه، كثرة المشاكل والأزمات التي تثيرها الحداثة في هذا المجال والتي لا يمكن مقارنتها

سوى بالفرص الكبيرة هي الأخرى التي تخلقها الحداثة ذاتها[xxix]. وسينصب تركيزنا بداية على ما للضياع القيمي من نتائج على صعيد الفضائل المدنية، وبسيادة الدوافع الذاتية التي تحركها الحاجات الشخصية والأغراض المباشرة للفرد في ظل هذه الأوضاع، يعقب ذلك وضع مهيأ لبروز حالات الفساد التي تستمد معين وجودها من نقص في مشاعر الانتماء التي يفترض أن يحملها الفرد تجاه الأفراد الآخرين وكذلك المؤسسات القائمة وخصوصا المعنية منها بالعمل الإنساني التطوعي مما سيكون مدعاة ولاشك لتطور أوضاع ستتسم بهيمنة منطق "هوبزي" –نسبة إلى توماس هوبز– سيكون الكل فيه في صراع مع الكل. وسيعمل العنف الناتج عن مثل هذا الصراع، على تعطيل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة، وسيتسبب من جهة أخرى في إحداث حالة من الاستقطاب الحاد من شأنها أن تضع الفكرة المسيرة للسلطة موضع التساؤل لتنتهي ربما بثورة تحمل معها تصورها ومنظومة القيم التي تعبر عن صبوات أصحابها وما الذي يجب أن يكون عليه المجتمع في ظل مثل هذه الأفكار والتوجهات.

أ. الضياع ألقيمي (المعياري)

الضياع ألقيمي ترجمة للكلمة anomy اليونانية وتعني الضياع أو فقدان أو انعدام المعايير. وقد استخدمت بهذا المعنى، منذ أعوام الخمسينات من القرن الماضي، في مناقشة العديد من المجالات ابتداء من حالات المرضى النفسيين وصولا إلى قضايا المشاركة السياسية والتغير الاجتماعي، وهي أكثر إقناعا كما يبدو في الدراسات السياسية منها في المجالات الأخرى[xxx]. ويتمثل الفرض الأساس المستخدم في التحليل في أن ظرفا اجتماعي– ثقافي معين من شأنه أن يؤدي إلى نشوء مشاعر خاصة أو محددة تؤدي بدورها إلى سلوكيات أو تصرفات محددة بالضرورة. ويتحمل الظرف الاجتماعي، بشكل خاص، مسؤولية تحديد نوعية الاستجابات التالية التي سيبديها الأفراد[xxxi]. وستكون حالة الضياع، حسب "دوركهايم"، متوطنة بهذا المعنى في مجتمعات حديثة بشكل خاص، وستحمل معها أيضا متضمنات ولكنها خطرة ما كان منها في المجتمعات الصناعية. فحيثما تم تقويض الموانع العرفية المألوفة وضعفت

الحدود الأخلاقية أو الدينية لتحل محلها أخلاق الطمع والكسب الرأسمالي، سنواجه حالات ضياع ستزداد شدة مع كل ضعف يمكن أن تتعرض له الموانع والحدود الأخلاقية على الصعيدين النفسي والاجتماعي. وفي الوقت الذي يتفق فيه "Merton" مع "دوركهايم" على طبيعة الضياع إلا أنه يوسع هذا المفهوم ليجعل منه نتاج الانهيار في البنية الثقافية والذي تحدث خصوصا عندما يكون هناك انفصال بين المعايير والأهداف الثقافية وبين قدرة أفراد الجماعة الاجتماعية على العمل بالتوافق معها، فعندما تفشل البنية الثقافية، بوصفها الدافع الداخلي للسلوك والاتجاهات، في التكامل مع ما تتيحه البنية الاجتماعية من إمكانات وعوائق، ستحدث حينها توترات وأوضاع تؤدي إلى انهيار المعايير أو الضياع القيمي normlessness[xxxii].

ويأخذ الضياع من ناحية المبدأ شكل شعور بضعف الكوابح العرفية المألوفة والحدود الأخلاقية جراء انهيار القيم وضعف المؤسسات التقليدية المعترف بها على نطاق واسع. وتشهد ذلك في العادة المجتمعات التي دخلت طور التحول الاجتماعي والاقتصادي، حيث ينتاب الفرد فيها شعور بالتخبط حينما لا يجد أمامه سوى فضاء خال بلا معالم تحدد الطريق أمامه فتهديه إلى ما يجب أو ما لا يجب عليه فعله، فتتحول رغباته النهمة التي أذكتها الفرص المتاحة أمامه بفعل العملية التنموية إلى قيم وأغراض توجه سلوكه إلا أنه سرعان ما يكتشف أنها أغراض وغايات لا يمكن إشباعها ولا نهاية لها. وعندما تكون أهداف الناس بلا نهاية سينتابهم الشعور بعدم جدوى كفاحهم وسعيهم من أجل تحقيقها، فكل خطوة سيتخذونها باتجاه تحقيق الأهداف ستتكشف عن مطالب أخرى بحاجة هي الأخرى إلى الإشباع في امتداد لانهائي، حيث سيبدو الواقع، كما يصفه "دوركهايم" بلا قيمة بالمقارنة مع الأحلام والتصورات المحمومة التي ملكت على الناس حياتهم ولونت جل تصرفاتهم. لذا سرعان ما سيتم هجران الواقع والانفصال عن إطار الانتماء السابق الذي يجد المرء نفسه فيه مع الآخرين، والنتيجة للعديد هي تحطم ضياعي للذات anomic–destruction[xxxiii]. ولا يمكننا والحالة هذه استثناء وقائع الصراع الذي سيغلب حدوثه ولاشك عندما تصطدم الإرادات والرغبات، بل إن من المتوقع أن يكون مثل هذا

الصراع أكثر قسوة وامتدادا طالما أنه سيحدث في ظل انحسار قيم وقواعد متفق عليها لإدارة الصراع وتحديد مدياته وساحات تأثيره. ولكن مشاعر الضياع لن تقتصر على أولئك الذين حققوا إنجازا ما سواء على الصعيد المادي أم على صعيد المكانة والنفوذ أم كليهما، بل سوف تمتد لتطال الكثير من أولئك الذين لا زالوا يقفون في المواقع الخلفية وتطبع حياتهم العزلة والحرمان وأشخاص لم يعودوا يشاركوا بفعالية في الحياة الاجتماعية والسياسية. ويحكم هؤلاء الشعور بأن عالمهم مهدد يعوزه الاستقرار ويسوده التشوش وعدم وجود قواعد واضحة ووسائل أمان ثابتة، فالقواعد والمعايير التي تحكم السلوك مبهمة بالنسبة لهم ويلفها الغموض وهم بعبارة واحدة يعيشون على مشاعر الخواء الأخلاقي[xxxiv].

وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية واحدة في الحالتين، ممثلة بالضياع ألقيمي، إلا أنها تكتسب لدى الفئات الخيرة أهميتها وعلاقتها ببحثنا بسبب كونها نابعة من عجز مؤسسي واضح عن استيعاب وتمثيل هؤلاء في الجسد الاجتماعي الكلي وفي التيار الثقافي والقيمي الخاص بالمجتمع[xxxv]، وهو ما يدفعهم إلى البقاء في عزلة نفسية يعومون على هامش التيار مفتقدين الصلة بالمجتمع والقدرة على تعلم واستبطان قواعده ومعاييره، وهو ما سيرتب بدوره سلوكا ذا أبعاد ومتضمنات على جانب من الأهمية على مستقبل الكيانات الاجتماعية والسياسية القائمة. إذ سيولّد الضياع القيمي سلوكيات بعضها مرضي كالانتحار والجنوح في الوقت الذي يؤدي بعضها الآخر بالناس إلى اتخاذ مواقف سياسية وتوجهات بإمكانها التأثير في الأوضاع القائمة بقدر تأثرهم بها، ويتمثل أبرزها في هذا المجال بـ: الفساد والانسحاب وأخيرا التمرد والثورة. والفساد أو كما عبر عنه "Castle" أشكال من الإبداع innovation إلا أنها تندرج تحت باب السعي من أجل الفوز باللعبة ولكن دون الالتزام بقواعدها. فالشخص المبدع من هذا النوع والمدفوع بالأغراض الثقافية السائدة ولكن غير القادر في الوقت نفسه على تحقيقها في إطار ما مسموح به من وسائل، كأن يكون ذلك بسبب ظروفه الاجتماعية مثلا، سيعمد إلى وسائل غير أخلاقية كالنشاطات الإجرامية على سبيل المثال. أما الانسحاب من ناحية أخرى فهو سلوك أولئك الذين يزدرون أنماط الحياة

الاجتماعية القائمة، ويندرج هؤلاء في قائمة من أوردهم ماركس وفرانز فانون تحت عنوان البروليتاريا الرثة إضافة إلى كل الهامشيين. ويأتي التمرد أو الثورة ليتخذا شكل وضع يتسم برد فعل ثنائي المضمون لا يكتفي بمجرد الرفض للأهداف والوسائل المقرة ثقافيا بل ويزيد عليها باتباع من ينطبق عليهم وصف التمرد لأيديولوجية سياسية تحاول تصوير مجتمع مثالي جديد تعد من يؤمن بها بفردوس أرضي. والانسحاب رد فعل لاشك بأهميته وخصوصا في تراجع نسبة من الناس عن دعم البنى والمؤسسات السياسية القائمة، إلا أنه سلوك يتميز مع ذلك بعدم التحدد أو الهلامية، لكونه سلوك غير واضح المعالم فمظاهره عديدة متداخلة كما أن ممارسيه أو من تظهر عليهم أعراضه لا يمكن الإلمام بهم، إضافة لكونه يمثل امتناعا عن فعل شيء وهو أمر من الصعوبة قياسه. إلا أن أهميته ستزداد بالتأكيد وخصوصا متى لجأ هؤلاء الممتنعون أو المنسحبون في مرحلة معينة إلى الانخراط في سلك حركات سياسية معارضة، حينها يمكن تلمس تأثيرها. إلا أن الانسحاب سيتحول من سلوكيات سلبية بحتة إلى عمل مباشر تصدق عليه صفة التمرد أو الثورة[xxxvi]. ولذا فقد جوزنا لأنفسنا ترك الحديث عن الانسحاب والتركيز على المقولتين الأخيرتين.

ب. الفساد السياسي

بداية ومن أجل وضع الفساد في إطاره ألمفاهيمي، يمكن القول إن الفساد كنشاط بشري، كان قد أُعطي الكثير من المعاني تتفق وزوايا النظر إليه. فالفساد منظورا إليه من خلال المعايير القانونية هو سلوك يميل إلى خرق مقاييس السلوك الرسمية التي يضعها النظام السياسي عادة لمن يمارس خدمة أو وظيفة عامة. فعندما ينحرف فرد أو مجموعة أفراد, بعضهم مكلف بتأدية واجبات رسمية أو عامة, تحت تأثير اعتبارات خاصة ربما تكون شخصية أو عائلية أو زمرة خاصة, محاولا تحقيق أغراض كالثروة أو الامتيازات أو المكانة أو ربما ممارسة التأثير من أجل الحصول على نفس النتيجة المتوخاة من فعل ذلك, حينها يمكن وصف هذا النشاط باعتباره فسادا سياسيا. والأمر سيان من بعد ذلك أجاء هذا الدور عن طريق الانتخاب أم عن طريق التعيين، وبغض النظر عن طبيعة الدور الذي يؤديه هؤلاء في إطار الترتيبات

السياسية القائمة [xxxvii]. وهناك مدخل آخر إلا أنه يأخذ بمفاهيم المصلحة العامة أو المشتركة. وهو أوسع في مدى المسؤولية التي يضع في نطاقها هذا النشاط خصوصا حين يُنظر إلى مثل هذا النشاط من زاوية علاقته بالنظام العام ومدى تعارضها أو هدمها لأي من هذه الأنظمة، والإشارة واضحة هنا إلى النظام السياسي، وعليه فكل فعل يتعارض مع مصلحة النظام السياسي محكوم بكونه نشاط فاسد يخرق المصلحة العامة. وقد يضع البعض الآخر من هذه المداخل مسؤولية تعريف أو تحديد الفساد على عاتق الرأي العام حين تأخذ أوساط مهمة أو ذات ثقل فيه مثل هذا الأمر على عاتقها [xxxviii]. وعلى أية حال فان ما يمكن اعتباره تحديدا يتميز بالوضوح في هذا المجال، في رأينا، ذلك الذي يذهب إلى اعتبار نشاط سياسي ما بوصفه فاسدا، هو كل ما يؤدي إلى خرق قاعدة قانونية أو تهديد المصلحة العامة المعترف بهما في إطار مبادئ العدل والمساواة. ومع ذلك فان مثل هذه النظرات إلى الفساد تقودنا بعيدا عن فهم الفساد كظاهرة نجدها تسود في فترات معينة من حياة الدول والمجتمعات لتنحسر في أخرى، وهي في مجتمعات أقل منها في أخرى، وتأخذ أيضا أشكالا تتميز بالانتشار حتى لتشمل المجتمع وقد تضل في حالات أخرى حبيسة أشكال فردية لا تتجاوزها [xxxix]. وقد تجاوزت المداخل الثلاثة آنفة الذكر ذلك من حيث إنها لا ترى في مثل هذا النشاط سوى ممارسات فردية معزولة وليس باعتباره حقيقة حياتية متجذرة في ضعف الطبيعة البشرية التي سوف تضع مصالحها أغراضا لها الأولوية في التحقيق على ماعداها وخصوصا عندما تؤتى القدرة على فعل ذلك وتفعله في ظل ضعف الموانع والزواجر الأخلاقية [xl]. وحدا ذلك بأحد أتباع هذا الاتجاه وهو "Doble" إلى القول بوجود مستويين من مستويات الفساد السياسي إلا أنهما مترابطان مع ذلك ببعضهما؛

المستوى الأول: هو مستوى الأفراد والجماعات، ويتضمن سيطرة الاهتمامات الفردية على مجمل تصرفات الفرد, وجعل الحسابات الخاصة النابعة من الرغبة في الإشباع المادي أو الحسي الحافز المعتاد لأغلب أفعاله. وقد تصبح مثل هذه التصرفات مقبولة من المجتمع وقد تحضى بعملية عقلنة في أوساطه لتبرير المساعي الفردية

الهادفة إلى حصول الفرد على أكثر مما يستحقه من الآخرين، والأخذ منهم بأكثر مما يعطيه لهم، هذا إن كان ما يعطيه ذا قيمة أصلا. ويمثل ذلك شكلا من أشكال الفساد الأخلاقي الذي يتمحور فيه الفرد حول ذاته، ويحيط نفسه بمجموعة من المصالح والاهتمامات المحدودة تبعده بشكل مستمر عما هو قائم من مفاهيم وقيم واعتبارات أو ما يمكن تسميته "بالخصخصة الأخلاقية moral privatization " على حد تعبير "دوبل" [xli]. وتجد هذه الخصخصة تعبيرها في التصرفات التي غالبا ما اشتملت على الريبة المتبادلة في علاقة الأفراد ببعضهم، وسعيهم الدائب للحصول على أكثر ما يمكن الحصول عليه ولهفة متزايدة على، بل وقد نجوز لأنفسنا وصفها بالاستماتة في، حماية ما تم تحقيقه[xlii].

المستوى الثاني: هو مستوى المجتمع والدولة، ويدور حول التردد الذي يحل بالمواطنين تجاه العمل الجماعي أو أي نشاط آخر يستهدف تدعيم كل ما من شأنه خدمة الصالح العام والرفاهية المشتركة، فيعيقهم عن الدخول في التزامات أخلاقية سواء اتخذت شكل نشاطات أم اتجهت ناحية الرموز أم المؤسسات الاجتماعية ذات المضمون العام المشترك. ومتى ما انتشرت هذه الحالة فلن يعود بمقدور الناس إدامة أنماط من العلاقات الملتزمة فيما بينهم مهما بلغت بساطة التكلفة التي يمكن تحملها من قبلهم على كل حال، وحين يفقد الناس الرغبة في فعل شيء أو الامتناع عن فعل شيء يعجز في مثل هذه الظروف عن تقديم الإشباع الحسي لهم أو الحصول على مقابل مادي أو معنوي لهم، وحين يحيل انعدام الثقة والصراع الناس إلى جزر متباعدة تحكمها المصالح والاهتمامات المتنافرة، حينها سيفقد هؤلاء الأفراد إحساس الانتماء للجماعة والولاء لرموزها مما يعني، في جملة ما يعنيه، انكفاء الناس على أنفسهم سعيا لتدعيم مصالحهم وحمايتها، وتحولهم إلى عصب أو زمر تكتسب في أحيان معينة شكل تنظيمات سياسية. وستنقل هذه الجماعة معها إرث الاحتكار المطلق للسلطة والثروة لديها، عندما تتهيأ الفرصة لإحداها في السيطرة على عناصر القوة في بلدها، كي يتم فرضها على نطاق الدولة ولتصبح بمثابة معايير مدعمة أخرى ولكن لظاهرة التحلل الذي تعانيه قيم الولاء[xliii].

ولاشك أن هذه الحالة مدعاة لأكثر من تساؤل عن الطريق الأمثل لإصلاح مثل هذا الوضع، لكننا نجد أنفسنا، في الحقيقة، مسوقين أكثر ناحية التساؤل عن جدوى الإصلاح، أو بعبارة أخرى، عن الإمكانات المتاحة أمام سياسة الإصلاح لتحقيق أغراضها بشكل سليم، فهل يمكن لسياسة الإصلاح، في ظل ظروف الجمود المؤسسي مع كل ما يحمله من ضياع قيمي، أن تقضي على الخلل الذي أصاب المجتمع والدولة فعلا؟ وهل يمكن لبضعة إجراءات تطال الاقتصاد، سواء اتخذ ذلك شكل إعادة توزيع للثروات كبعض قوانين الإصلاح الزراعي أم التي طالت بعض النشاطات الأخرى كبعض سياسات التأميم، أن تقضي على ظاهرة الفساد ؟ ربما يذهب بعض الكتاب إلى غير هذا الاتجاه حين يقررون أن الفساد آلية دفاعية مهمة يمكن الركون إليها للمحافظة على النظام السياسي في وجه الضغوط التي يتعرض لها من قبل قوى اجتماعية وسياسية معنية، فهو بديل على حد زعم "هونتنجتون" عن الإصلاح الثورة. حيث يسهم من ناحية في التقليل، بدرجة ما، من الضغوط التي تمارسها جماعات معينة تعمل على إدخال تعديلات على السياسات المتبعة. ويمكنه أيضا التقليص من المطالب الرامية إلى إحداث تغييرات بنيوية في النظام الاجتماعي والسياسي القائم. كأن يكون ذلك على شكل تسهيلات خاصة أو تقديم مراكز معينة لبعض العناصر أو ما شابه بغية إغرائهم للتخلي عن دعم مطالب الجماعات التي تمثلها. ومثل هذه "الخيانة" كما يصفها "هونتنجتون" هي عامل حاسم في حرف إن لم يكن في تقليص الضغط على الحكومة[xliv]. ويخدم الفساد السياسي أيضا، في إطار عمله كآلية دفاعية، بتوفير قناة للحراك الاجتماعي في بلدان تتسم فبضعف إمكانات الارتقاء في المكانة الاجتماعية أمام العناصر التي تتمتع بالنشاط والفاعلية. فيعمد هؤلاء إلى استغلال النشاط السياسي لتحقيق منجزات اقتصادية وثروات تبعدهم عن التفكير في منافسة زعاماتهم، أو أن يلجأ النظام السياسي إلى استغلال دعم أصحاب الثروات لسياساتهم عن طريق السماح لهؤلاء بشكل من أشكال المشاركة في صنع القرار السياسي، وهو ما أطلق عليه "هونتنجتون" بالمبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي أو بالعكس. وإلا فان من شأن غياب مثل هذه الفرص الذي يمكن للفساد

السياسي أن يوفرها خارج إطار العمل السياسي المعتاد، أن يعمل على توجيه الطاقات نحو شكل من أشكال العمل السياسي العنيف، أو بمعنى آخر التغيير العنيف[xlv]. ولو انطلقنا في نظرتنا إلى الفساد من منطلق كونه وضع أوجدته حالة الجمود التي تعتري المؤسسات السياسية فإننا سنصل ولا شك إلى قناعة مفادها؛ إن الفساد السياسي هو وضع أو حالة غير مبررة، على أية حال، لتجاوز أو العبور من فوق هذا الجمود. فهو في كلتي حالتيه يعني استبدال الاهتمامات والمصالح الخاصة بالأهداف والمصالح العامة. ومن ثم فإن ما يراد به من استقرار ومحافظة على الأوضاع وإن بدت الأمور هكذا، ليس سوى استمرار لأساليب وممارسات فاسدة بقدر ما ستتحول الترتيبات الجديدة سواء الإصلاحية منها أو غير الإصلاحية إلى تعميق انهيار الولاء الذي يعني وجوده التكريس التلقائي للذات في إطار مسعى كلي وشامل من أجل القضية التي يؤمن بها الإنسان ويعمل من أجل تحقيقها. وفي مثل هذه الظروف والاعتبارات، يوضع الأساس لمرحلة جديدة أخرى من مراحل الجمود المؤسسي ستنتهي في العديد من الحالات بالتمرد والتمزق وربما بالثورة في نهاية الأمر، وهي تأتي، في أغلب إن لم نغال حين نقول في كل حالاتها، كدليل على فشلٍ وانهيارٍ مؤسسيين تبدأ معهما دورة جديدة من المناداة بمبادئ وإجراءات تنموية أخرى جديدة.

الخلاصة

يستمد مفهوم "الجمود المؤسسي"، بوصفه إحدى الدلالات المهمة على انهيار التنمية السياسية في العالم الثالث، عناصره من المدخل المؤسسي الذي اعتمده S. Huntington والذي عالج التنمية أنفة الذكر بدلالة بناء المؤسسات، بما تشتمل عليه من تنظيمات إدارية وإجراءات قانونية قادرة على صياغة تعريف معين للمصلحة العامة، وتوظف في عملية التغيير عبر عملها على تجسيد الإجماع اللازم لدعم سياسات النظام السياسي وإضفاء شكل من أشكال الاتفاق على أهدافها ووسائلها. ويأتي الجمود المؤسسي لأغراض هذا البحث كتعبير عن عجز المؤسسات السياسية القائمة عن استيعاب نتائج التغيير، ومن ثم تطوير آليات قادرة على إدامة عملية

التغيير ذاتها. ويكتسب هذا الاتجاه بعده المشدد من الفجوة الحاصلة بين تصور الأيديولوجية لما يجب أن يكون عليه وضع هذه البلدان وبين حقائق الوضع الراهن الذي أفرزته عملية التغيير بوصفها، أي الأيديولوجية، الإطار الذي يحدد العناصر المشكلة لصورة المجتمع المستقبلية. إلا أن هذه الأيديولوجية عجزت لاعتبارات عديدة عن استشراف المستقبل ومن ثم الوفاء بمطالب عالم جديد يختلف عن ذلك صوّره خطابها بلهجة وخطاب عاطفيين مغاليين في التبسيط المتأثر بظروف الاحتلال وحالة التخلف التي شهدتها بلدانها آنذاك فتجمدت عنده ولم تبرحه مما حدا بالباحث إلى استنتاج أن ذلك كان يخفي وراءه عدم رغبة النخب الحاكمة وقوى الوضع الراهن في التسليم بحقائق التغيير الأمر الذي دعمته لدى بعض البلدان قيم حكم وتجارب تاريخية مستمدة من الماضي القريب والبعيد.

الهوامش

[i] يمكن التعرف على أسباب ذلك بمراجعة ما ذهب إليه Robert Packenham من أن من يسأل موظفي برنامج المساعدات AID أواسط الستينات كيف ينظرون إلى التنمية لأجابوك بأن التنمية السياسية في حقيقة أمرها هي الاستقرار المؤيد لأميركا والمعادي للشيوعية. أورده،
Marck Kesselman, "Order or movement? , "in, World Politics, Vol.26, No.1, (Oct., 1973), p.139.

[ii]. see, Earl Babbie, The basics of social research, Thompson and Wadsworth, 4th. Ed, U.S.A, 2008 pp.137-138.

[iii] أنظر حول هذه النقطة ولمزيد من الاطلاع وخصوصا المنطقة العربية وبعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى، وليد نويهض، "إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع، " في: مجلة الاجتهاد، السنة الرابعة، عدد14، (شتاء1992)، صص203-207. وانظر أيضا:
- J. A. Bill and C. Leiden , The Middle East, politics and power, Allyn and Bacon, Boston, 1974, pp.226,269,232,249 .

[iv] انظر:
- Karl W. Deutsch, "Social mobilization and political development, "in, The American Political Science Review, Vol. 55, No.3 (Sep., 1961), pp.499-500.

ويضع Phillips Cutright عدد من المؤشرات يمكن استخدامها في قياس مدى تحقق ونجاح عملية التنمية السياسية وهي رغم قدمها إلا أنها تكفي للتدليل على أهمية العوامل التي ذكرناها. انظر:
- Phillips Cutridge, "National political development: measurement and analysis, "in, American Sociological Review, Vol. 28, No.2 (Apr., 1963), p.255.

[v] Samuel Huntington, Political order in changing societies, Yale university press, (11th. Ed.), New Haven, 1976,p.12.
وحول هذه النقطة ولمزيد من الإطلاع، انظر للباحث: التنمية السياسية..مدخل للتغيير، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس-الجماهيرية الليبية، 2002، صص105-115. وانظر أيضا:
- Samuel P. Huntington, "Political development and political decay, "in, World Politics, Vol.17, No.3, (Apr., 1965), p.393.

[vi] انظر وقارن مع ما يذهب إليه:

- Gabriel Ben-Dor, "Institutionalization and political development: a conceptual and theoretical analysis, "in, Comparative Studies in Society and History, Vol.17, No.3, (Jul., 1975), p.311.

[vii] See, Samuel Huntington, Political order in changing societies, op. cit, pp. 34-36.

[viii] See, Ibid., p.19.

[ix] See, Ibid, p.20. and for more details see, S. P. Huntington, "Political development and…, op.cit.,p.399.

[x] يقول انغرمان و سكولوف في هذه السياق، ربما كان بامكان مؤسسة سيئة واحدة، والحديث هنا منصب على المؤسسات التي لا تقبل التغيير، أن تعيق النمو، كما أن مؤسسة جيدة قابلة للتغيير غير كافية من أجل أن تحور على النتائج الايجابية المتوقعة. أنظر:

- Stanley L. Engerman and Kenneth L. Sokoloff, "Debating the role of institutions in political and economic development: theory, history and findings, "in, Annual Review of Political Science, Vol. 11, 2008, pp.125-126.

[xi] S. N. Eisenstadt, Tradition, change and modernity, John Wiley, U.S., 1973, p.26.

xii Ibid.,p.27.

[xiii] انظر في تفصيل ذلك ما يذهب إليه هونتنتون

- S. P. Huntington, "Political development and …, op.cit.,p.415.

[xiv] Joseph J. Spengler ,"Breakdowns in modernization, "in, Myron Weiner, (ed.), Modernization : the dynamic of growth, Badic books, N.Y.,1966, see also, Henry Hart, "The Indian constitution: political development and decay, "in, Asian Survey, Vol.20, No. 4, (Apr., 1980), p.429.

–وانظر أيضا:

- S. N. Eisenstadt ,Breakdown of modernization , "in , S.N.Eisenstadt , (ed .) , Readings in social evolution and development , Pergamon press , Oxford , London , 1970 .

- S. P. Huntington, "Political development and decay, "in, Harvey G. Kebschull, (ed.), Politics in transitional societies: the challenge of change in Asia, Africa, and Latin America, Appleton, N.Y., 1968.

[xv] See, Huizer, op. cit., p. 117.

[xvi] See, Ivo K.Feierabend, (ed.), Anger, violence and politics, Prentice-Hall, N.J., 1972, p. 50.

[xvii] رغم أن هناك من يذهب إلى أن فترات كهذه تمتاز بضمور المؤسسات كتعبير عن عجزها يمكن أن يكون له نتائج ايجابية ذلك أن المؤسسات الفعالة من شأنها أن تجعل الأشياء متصلبة جدا too

rigid حيث تشد الناس إليها والى مراكزهم بقوة في الوقت الذي سيفتح الضعف الذي سيحيق بأمثال هذه المؤسسات المجال لإعادة إنتاج الفرص أمام قواها الاجتماعية. انظر، مقدمة كتاب:

- Theodore J. Lowi, The politics of disorder, Basic Books, Inc., N.Y., 1971.

[xviii] See, George Vickers, (ed.), Dialogue on violence, the Bobbs-Merril co., U.S., 1968, pp.16, 27-28.

[xix] أنظر, فرانتز فانون, معذبو الأرض, ت: سامي ألدروبي و جمال الأتاسي, دار القلم, بيروت, 1972, صص 57-58.

[xx] حول هذه النقطة ولمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى مؤلفنا، حركات التحرر الوطني في العالم الثالث: دراسة مقارنة، الجامعة المفتوحة، طرابلس-الجماهيرية الليبية، 2000. وخصوصا الفصل المتعلق بمواجهة الاستعمار، صص139-200.

[xxi] انظر، فرانتز فانون، المصدر السابق، ص57.

[xxii] See, S. N. Eisenstadt, Tradition…, op. cit., p.55.

[xxiii] See, Ibid., p.57.

[xxiv] See, Edward Shils, "Political development in new state-the will to be modern, "in, S.N.Eisenstadt, (ed.), Readings in social evolution and development, Pergamon press, Oxford, London, 1970, p.406.

[xxv] See, D. Lerner, The passing of traditional society: modernizing the Middle East, the free press of Glencoe, London, 1964, pp. 141-146.

[xxvi] See, L. Fallers, " Equality , modernity and democracy in the new states , " in , Clifford Geertz , (ed.) , Old societies and new nations : the quest for modernity in Asia and Africa , the Free press of Glencoe , London ,1963 , p.205 .

[xxvii] See, S. Mardin, " Turkey : Islam and westernization ," in , Carlo Caldarola , (ed.) , Religion and societies : Asia and the M.E. ,Mouton pub. Berlin , N.J. , 1982 , p179 .

وانظر أيضا:

- Wilfred Cantwell Smith, Islam in modern history, Princeton univ. Press, Princeton, N.J., 1974, pp. 176-185.

[xxviii] أنظر: عبد المنعم النمر, بين الدين والحياة, الدار القومية للطباعة والنشر, القاهرة, التاريخ بلا, صص161-163.

[xxix] أنظر:

- C. E. Black, The dynamics of modernization: a study in comparative history, Harper and Rows, N.J and London, 1966, p.27.

[xxx] أنظر:

- Francis G. Castles, Politics and social insight, Routledg and Kegan Paul, London, 1971, p.103.

[xxxi] أنظر:

- Herbert McClosky and J. H. Schaar, "Psychological dimension of anomy". in, American Sociological Review, vol. 30, no. 1, (Feb. 1965) ,p.14.

[xxxii] Ibid, p. 15.

[xxxiii] أنظر:

- Ibid. , p.15

[xxxiv] أنظر:

- Ibid. ,p. 19

[xxxv] أنظر:

- Ibid. ,p.20.

[xxxvi] أنظر:

- D. C. Schwartz, "Political alienation" , in, Ivo Feirerabend, (ed.), Anger, violence and politics, Prentice – Hall, N.J., 1972, P. 60.

– وكذلك أنظر:

- E. Hoffer, The true believer: thoughts on the nature of mass movements, The new American Library, U.S., 1951, P.24.

[xxxvii] أنظر:

- John G. Peters and S. Welch, "Political corruption in America :a search for definitions and a theory, " in, The American Political Science Review, vol. 72, 1978, p. 974.

[xxxviii] أنظر:

- I bid, p.975.

[xxxix] أنظر: صموئيل هانتنتون, النظام السياسي لمجتمعات متغيرة, ت: سمية فلو عبود, دار الساقي, بيروت, 1993, ص ص 84-85.

[xl] أنظر:

- J. Patrick Dobel, "The corruption of a state, "in, The American Political Science Review, vol. 72, 1978, p.961.

[xli] أنظر:

- Ibid, p. 960.

[xlii] أنظر:

- Ibid.

[xliii] أنظر:

- Ibid, pp.964-965.

[xliv] أنظر: صموئيل هانتنتون, المصدر السابق, ص 84.

[xlv] أنظر: المصدر نفسه, ص 86. وكذلك أنظر:

- Arther Jay Klinghoffer, "Modernization and political development in Africa, "in, The Journal of Modern African Studies, Vol.11, No.1, (Mar.1973), p.15.